



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم المحاسبة

## دور الرقابة الداخلية في تخفيض الضائعات في توزيع الطاقة الكهربائية/بابل

بحث تطبيقي في مديرية توزيع كهرباء/ بابل

بحث مقدم من الطالبة

تبارك رزاق شاكر

إلى مجلس قسم المحاسبة في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل وهو جزء من

متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في المحاسبة

بإشراف/ أ.م. د. محمد محيسن الزرفي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)

صدق الله العلي العظيم

(المجادلة:11)

## الإهداء

باسم الخالق الذي اضاء الكون بنوره البهي وحده نعبده وله نسجد خاشعين  
شاكرين لنعمته وفضله علينا في اتمام الجهد.

إلى

صاحب الفردوس الأعلى وسراج الامة المنير وشفيعها النذير البشير محمد (ﷺ) فخرأً  
واعزازاً.

إلى

من سهر الليالي.... وظل سندننا الموالي.... وحمل همنا غير مبالي.... بدر التمام  
.....والدي الغالي.

إلى

من أثقلت الجفون سهراً.... وخملت الفؤاد هماً.... وجاهدت الأيام صبراً.... وشغلت  
البال فكراً.... ورفعت الأيادي دعاءً.... أُمي العزيزة

إلى

من ملكني علماً.... أستاذي المشرف اعزازاً وتكريماً وشاكراً فضله بعد الله

أهدي جهدي المتواضع.

تبارك رزاق شاكر

## شكر وتقدير

الحمد لله و أفضل الصلاة والسلام على سيد المرسلين ومولاي رسول الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين..

أما بعد

لا يسعني وأنا في نهاية البحث بفضل وتوفيق من الله سبحانه وتعالى أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان والتقدير إلى مشرفي (د.محمد محيسن الزرفي) الذي كان لي خير عون في إنجاز هذا البحث عن طريق توجيهاته القيمة وعلمه الوافر، ومتابعته الدقيقة طول مدة البحث وتحمله إياي كل هذه المدة.

وأتقدم أيضاً بالشكر والامتنان إلى والدي (د.رزاق شاكرشافي) لكل ما قدمه لي من دعم وتشجيع في سبيل إنجاز هذا البحث.

وأتقدم بالشكر إلى الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط ومديرية توزيع كهرباء بابل لما قدموه من مساعدة وتعاون في إنجاز هذا البحث.

وأتقدم بشكري واعترافي بالجميل إلى عائلتي التي تحملت معي القلق طول مدة البحث.

وأخيراً أتقدم بالشكر إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في سبيل كتابة وإنجاز البحث ومن الله التوفيق...

تبارك رزاق شاكر

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	الآية الكريمة
ت	الإهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	قائمة المحتويات
1	المستخلص، المقدمة
	<b>الفصل الأول</b>
3-2	المبحث الأول: منهجية البحث
4	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
	<b>الفصل الثاني</b>
11-5	المبحث الأول: الرقابة الداخلية
14-12	المبحث الثاني: الضائعات
	<b>الفصل الثالث</b>
15	المبحث الأول: الطاقة الكهربائية
21-16	المبحث الثاني: الجانب العملي في مديرية توزيع كهرباء بابل
	<b>الفصل الرابع</b>
22	المبحث الأول: الاستنتاجات
23	المبحث الثاني: التوصيات
26-24	المراجع

## المستخلص

يهدف البحث إلى لبيان مفهوم الرقابة الداخلية ودورها في الحفاظ على نشاط الشركة وتقليل الضائعات في الطاقة الكهربائية وتقديم مقترحات من شأنها أن تحسن الطاقة الكهربائية الواصلة للمواطنين. وقامت الدراسة باختبار الفرضية التالية: إن وجود رقابة داخلية فعالة ومتميزة تؤدي إلى الحفاظ على نشاط الشركة وبضمنها الطاقة الكهربائية. وقد تم جمع بيانات من شركة توزيع الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط ومديرية الطاقة الكهربائية في بابل وتم تحليل هذه البيانات وتوصلت الدراسة لعدة من النتائج منها: ضعف إجراءات الرقابة الداخلية في الحد من التجاوز على الطاقة الكهربائية والتقليل من الضائعات. وأوصت بوضع إجراءات رقابة داخلية وضبط داخلي كفيلة بالحد من حالات التجاوز على شبكة الطاقة وتقليل نسبة الضائعات وصولاً للنسبة المسموح بها أو أدنى من ذلك.

## المقدمة

يشهد العالم اليوم أزمة كبيرة تتمثل بتداعياتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية الخطيرة على المستوى المحلي كما هي الحال على المستوى الإقليمي والدولي، وتمثل تلك التداعيات بصور عديدة من ضمنها المشاكل الاقتصادية وان مشكلة الضائعات في التيار الكهربائي هي إحدى هذه المشاكل، ولان الطاقة الكهربائية تعتبر محرك للعديد من القطاعات الاقتصادية فقد تفاقمت حدة الأزمة فيها، ولعل من بين العوامل الهامة التي تقف وراء أزمة الطاقة الكهربائية ضعف أو انعدام الرقابة على عملياتها، ومن هذا المنطلق تبحث الدراسة في مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات الطاقة الكهربائية، وذلك لأهمية الطاقة الكهربائية بحد ذاتها في القطاع الاقتصادي ولتعرضها إلى تداعيات يجب الوقوف عندها والاهتمام بمعالجتها وإلا تعمقت المشكلات وازدادت الخسائر من جهة، ولأهمية موضوع الرقابة الداخلية من جهة أخرى فان تشخيص نواحي الضعف والقصور في هذه النظم يعتبر أمراً بالغ الأهمية للمساهمة في معالجة الإخفاقات وزيادة فاعلية الأداء في تلك الشركات. وبذلك فقد تضمن البحث دراسة أهمية الرقابة الداخلية في الشركة العامة لتوزيع الطاقة الكهربائية في الفرات الأوسط وأثرها على تقليل نسبة الضائعات من الطاقة الكهربائية ويتكون البحث من اربعة فصول، يتكون الفصل الاول من مبحثين المبحث الاول يتضمن منهجية البحث والمبحث الثاني يتضمن دراسات سابقة ذو صلة بموضوع البحث فيما تضمن الفصل الثاني الجانب النظري ويتكون من مبحثين، المبحث الأول الرقابة الداخلية فيما تضمن المبحث الثاني مفهوم الضائعات، فيما تناول الفصل الثالث الجانب التطبيقي بينما تضمن الفصل الرابع والآخر اهم الاستنتاجات التي تول لها الباحث والتوصيات المناسبة لها.

## الفصل الأول

### المبحث الأول

#### 1-1-1 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في وجود ضائعات كبيرة في توزيع الطاقة الكهربائية تؤدي إلى نقص في الطاقة الواصلة للمواطنين.

#### 2-1-1 أهمية البحث

تقع أهمية البحث في التركيز على الرقابة الداخلية ودورها في التقليل من الضائعات في الطاقة الكهربائية، باعتبار الطاقة الكهربائية هي عصب الحياة في الوقت الحاضر وهي مصدر التطور الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد، وتعتبر من الموارد الرئيسية التي لا غنى عنها بالنسبة للمجتمعات.

#### 3-1-1 هدف البحث

يهدف البحث إلى:

1- التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية ودورها في الحفاظ على نشاط الشركة وتقليل الضائعات في الطاقة الكهربائية.

2- يهدف إلى تقديم مقترحات من شأنها إن تحسن الطاقة الكهربائية الواصلة للمواطنين .

3- يهدف البحث إلى محاولة الحد من الضائعات في الطاقة الكهربائية.

#### 4-1-1 فرضية البحث

إن وجود رقابة داخلية فعالة ومتميزة تؤدي إلى الحفاظ على الطاقة الكهربائية من الضائعات.

#### 5-1-1 الحدود المكانية

مديرية توزيع كهرباء بابل للسنوات.

#### 6-1-1 الحدود الزمانية

2022\_2021\_2020.

مصادر جمع البيانات

يعتمد هذا البحث على الأسلوب الاستقرائي من خلال دراسة وتحليل المشاكل والمعوقات ويعتمد البحث على :

## أ- الجانب النظري

- 1- الاستعانة بالكتب والمصادر العربية ذات العلاقة بالموضوع.
- 2- الاعتماد على الدراسات والبحوث السابقة.
- 3- الاعتماد على اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير والبحوث ذات العلاقة.
- 4- استخدام الشبكة العنكبوتية للمعلومات (الانترنت)

## ب - الجانب العملي

دراسة استقرائية تحليلية في الشركة العامة لتوزيع الكهرباء الفرات الأوسط /بابل(عينة البحث)



## المبحث الثاني

### دراسات سابقة

1. دراسة(البغدادى وعودة:2016)،"كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية\_ العراق القادسية" تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية للوصول إلى أفضل الأساليب في عملية تقييم الأداء من خلال إعداد أنموذج مقترح لبرنامج ومؤشرات تقييم أداء قطاع البلديات، وقد توصل الباحثان إلى وجود ضعف دور الرقابة الداخلية في مجال إعداد التقارير، إذ أن القسم لا يقوم بإعداد تقارير خاصة بأداء المديرية عن الفترات السابقة وتقديمها إلى الإدارة.
2. دراسة(أبادي والدفاعي:2018)،"دور أجهزة الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الخدمية\_العراق الديوانية" تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في تقييم أداء الدوائر الخدمية لما لها من اثر في قياس وتقييم كفاءة الأداء وكذلك يعتبر النظام من أهم العناصر التي يعتمد عليها المدقق عند قيامه بعملية التدقيق، ولما يتضمنه من خطة تنظيمية ووسائل وإجراءات ومقومات تهدف من خلالها إلى حماية موجوداتها وضمان حسن استعمالها وتنفيذ الخطط الموضوعة بالشكل الذي يسهل تحقيق أهدافها وبأسلوب علمي سليم، وتوصلت الدراسة إلى وجود حالة ملحة لتحديث طرق الرقابة التي تقوم بها الجهات الرقابية لتقويم أداء المؤسسات.
3. دراسة(عبد الكريم وآخرون: 2020)،" أثر تطوير نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية على أداء الأجهزة الرقابية العليا\_ليبيا" وتناولت هذه الدراسة تحليل نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية، وقد هدفت الدراسة بشكل أساسي قياس اثر تطوير الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية وتأثره في تحسين أداء أجهزة الرقابة العليا في ليبيا. وتم استخدام ألفا ومعامل الارتباط بيرسون والانحدار البسيط. وكرونيخ والتحليل الإحصائي الوصفي واختبار T وقد توصلت الدراسة إلى وجود أهمية كبيرة للرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية نتيجة توسع وضخامة أنشطتها وتعقد عملياتها.
4. دراسة(الوهاب وآخرون 2022)،"دور الرقابة الداخلية في تقييم أداء خدمات المؤسسات الحكومية\_العراق كربلاء" هدف البحث إلى تسليط الضوء على دور الرقابة الداخلية في تقييم أداء خدمات المؤسسات الحكومية للوصول إلى أفضل الطرق المستخدمة في عملية تقييم الأداء، وتوصل الباحثون إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية في مجال مراقبة أقسام الدوائر وإعداد التقارير اللازمة.

## الفصل الثاني

### المبحث الأول:

#### 2-1-1 مفهوم الرقابة الداخلية:

يجب أن يتم فهم نظام الرقابة الداخلية بشكل كافٍ حتى يتم التوصل لتخطيط التدقيق وتحديد طبيعة ومدى وتوقيت الاختبارات التي سيتم تنفيذها. (القرشي، 2011م: 175).

ويعد نظام الرقابة الداخلية من الأنظمة الرئيسية التي تطبقها منظمات الأعمال سواء كانت في القطاع الخاص أو في القطاع الحكومي. وهو نظام رقابي يرشد الإدارة ويساعدها في تحقيق أهدافها وإستراتيجيتها، وقد ألزمت الإرشادات وأدلة التدقيق على ضرورة إن تقوم منظمات وتطبيق نظام الرقابة الداخلية. (ديوان الرقابة المالية الاتحادي، 2020م: 74).

#### 2-1-2 تعريف الرقابة الداخلية:

يوجد عدة تعريفات لنظام الرقابة الداخلية وتختلف حسب الجهة التي وضعتها. حيث عرفت الرقابة الداخلية على أنها مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتبناها إدارة المنشأة في وضع الخطة التنظيمية لغرض حماية الموجودات، والاطمئنان على دقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولتحقيق الكفاءة الإنتاجية ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة. (دليل استرشادي).

وعرفت الرقابة الداخلية من قبل معايير المراجعة رقم (1) على أنها: خطة تنظيمية وكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسة من اجل حماية أصولها، والتأكد من دقة وأمكانية الاعتماد على بياناتها المحاسبية، وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية. (توماس، هنكي، 1989م: 365).

وعرفت جمعية المدققين الأمريكيين الرقابة الداخلية بأنها الإجراءات والطرق المستخدمة في الشركة من اجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر. (الديري، 2010م: 187).

وبالنسبة إلى لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية فقد عرفت على أنها: تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية. (ديوان الرقابة المالية الاتحادي، 2020م: 74).

تم تعريفها من قبل COSO على أنها عملية يقوم بيها مجلس إدارة المنظمة والإدارات الأخرى والموظفين تهدف إلى توفير تأكيد معقول لأهداف المنظمة، والتي تشمل فعالية وكفاءة العمليات وموثوقية التقارير المالية والامتثال للقوانين المعمول بها. (الزرفي، 2022م: 262).

## 2-1-3 أهداف نظام الرقابة الداخلية

يتمثل الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن تحققه المؤسسة من وضع وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في: التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى إلى تحقيقها ففي المؤسسات الكبرى ومن الضروري توضيح العلاقة بين السلطات والمسئوليات وتحديد اختصاصات ومهام كل موظف من موظفي المؤسسة أما في المؤسسات الصغيرة يمكن تحقيق الأهداف من خلال التعليمات الشفوية تحت إشراف صاحب المؤسسة مباشرة على سير الأعمال بشكل يومي. (توماس، هنكي، 1989م:370).

### 2-1-3-1 الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية:

1. تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسئوليات.
2. حماية أصول المشروع من الاختلاس والتلاعب.
3. التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات المحاسبية.
4. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.
5. تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.
6. تقييم مستويات التنفيذ في الأقسام المختلفة في المنشأة. (الديري، 2010م:187).

### 2-1-3-2 كما بين الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي أهداف لنظام الرقابة الداخلية تتمثل بالاتي :

1. حماية الموجودات والحد من الغش والأخطاء ودقة السجلات المحاسبية واكتمالها.
2. فاعلية وكفاءة العمليات المنفذة من قبل الأقسام والعاملين.
3. التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات التي تتبناها الإدارة لتحقيق أهدافها.

## 2-1-4 خصائص نظام الرقابة الداخلية

يجب أن يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص والتي من خلالها يمكن تخمين قدرته، كفاءته، فعالية ودرجة إمكانية الاعتماد عليه في المؤسسة وتتمثل هذه الخصائص في:

1. الملائمة: على المؤسسة استعمال نظام رقابي جيد يناسب طبيعة عملها وحجمها، فبالنسبة للمؤسسة الصغيرة يفضل لها اختيار أسلوب رقابي بسيط وغير معقد، والعكس بالنسبة للمؤسسات الكبيرة. (التوفيق، 2004م: 371)

2. مقارنة العائد بالتكاليف: إن أي عمل تجاري تقوم به المؤسسة يقوم أصلاً على مقارنة العوائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل، ومن الطبيعي أن تحرص المؤسسات الاقتصادية على أن تكون تكاليفها أقل من عوائدها، حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب، وكلما كان الفرق بينها كبير كلما زادت نسبة الإرباح المتحققة، وبالتالي يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عنصر العائد والتكاليف عند تصميم نظامها الرقابي. (التوفيق، 2004م: 371)

3. المرونة: المقصود بالمرونة مناسبة أسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة، بحيث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب الأمر ذلك. (التوفيق، 2004م: 371)

4. الفعالية: يقصد بها استخدام نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بأسلوب عملي وطريقة تضمن عدم ظهورها في المستقبل، وكذلك يقوم هذا الأسلوب على معالجة الأخطاء الناجمة بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت. (التوفيق، 2004م: 371)

5. الموضوعية: أي نظام رقابي فعال لا يجب ألا يخضع لمحددات واعتبارات شخصية، فعندما تكون الأدوات والأساليب الرقابية المستخدمة شخصية فإن شخصية المدير أو شخصية المرؤوس قد تؤثر على الأداء وتجعله حكماً غير سليم ولهذا يجب أن تتميز الأنظمة الرقابية بالموضوعية، والمعايير الموضوعية قد تكون معايير كمية أو معايير نوعية وبغض النظر عن نوع المعيار الموضوعي يجب أن يكون قابلاً للتحديد والاختيار والتدقيق. (الطراونة، عبد الهادي، 2012م: 138).

## 2-1-5 عناصر الرقابة الداخلية: (ديوان الرقابة المالية الاتحادي، 2020م: 75).

### 1. المقومات التنظيمية:

- الهيكل التنظيمي: يمكن أن يصمم الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية بهدف زيادة الإرباح من خلال تحديد الوصف الوظيفي الدقيق للوظائف أو المهام التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية.
- الفصل المناسب بين الواجبات: إن وجود فصل بين المهام وتحديد الصلاحيات سيحد من تلف الموجودات.

### 2. المقومات المحاسبية:

- الدورة المستندية الكاملة: إن أحكام الرقابة على أعداد المستندات وتنظيمها يمنع الاختلاس والتلاعب في البيانات المحاسبية.
  - وجود الدليل المحاسبي: إن وجود دليل للتبويبات المحاسبية يتماشى مع القوانين والتعليمات ومع المعايير المحاسبية يجعل الأحداث المحاسبية سليمة.
3. المقومات العامة:

- التامين على الأخطار مثل التامين على أمناء الصناديق وأمناء المخازن والتامين على الموجودات ضد السرقة والحريق.
- الرقابة الحدية التي تحدد سقف أعلى لمستويات الصرف وحسب المستوى الوظيفي وهذا الأمر سيمنع الهدر من النقد والموجودات.

## 2-1-6 المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية:

اجمع الباحثون على أهمية توافر المقومات الرئيسة التالية في نظام الرقابة الداخلية:

### 1. هيكل تنظيمي إداري:

أي خطة تنظيمية للمشروع وتعمل على تقسيم أعماله ونواحي النشاط فيه إلى أقسام وفروع رئيسة تنفرع منها أقسام فرعية أخرى كما تتضمن الخطة التنظيمية أيضاً تحديد المستويات والاختصاصات في أقسام المشروع ومستوياته الإدارية بحيث يتوفر عنصر التنسيق بين هذه الأقسام. (الطراونة، عبد الهادي، 2012م: 138).

### 2. نظام محاسبي سليم:

يستند على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات يراعي في وضعه المبادئ المحاسبية السليمة ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع وتعميم دورات مستنديه تحقق رقابة فعالة. (الطراونة، عبد الهادي، 2012م: 138).

## 2-1-7 أنواع الرقابة الداخلية :

1. الرقابة الإدارية: هي تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة التي التي تستعملها المؤسسة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية عن طريق ضمان الالتزام بالسياسات الإدارية، الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد والتوزيع المناسب للمسؤوليات والصلاحيات، ولتحقيق ذلك فهي تعتمد على وسائل متعددة مثل الكشوف الإحصائية، دراسة الوقت والحركة، تقارير الأداء، رقابة الجودة، الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية، استخدام الخرائط

والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين وهي متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية. (عبد الله، 1998م: 229) .

2. الرقابة المحاسبية: هي تلك الخطة التنظيمية التي تضعها المؤسسة والتي تبين فيها الإجراءات المتبعة والمستخدم من أجل حماية أصولها، والتأكد من صحته بياناتها ومعلوماتها المحاسبية المالية لتحديد درجة إمكانية الاعتماد عليها، ولكل مؤسسة سواء كانت إنتاجية أو خدماتية طريقة رئيسية في كيفية تنفيذ وتسجيل أنشطتها المختلفة وإثباتها محاسبياً ويجب أن تكون الأطراف المسؤولة عن ذلك على علم بأهمية وظائف النظام المحاسبي. (المهدي، 2010م: 180).

3. الضبط الداخلي: يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المؤسسة من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع الرقابة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات. ((عبد الله، 1998م: 230) .

4. التدقيق الداخلي: جهاز تقويم مستقل ضمن تشكيلات الوحدة الاقتصادية ويعتبر احد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها وطمأنتها على أن وسائل الضبط الموضوعية مطبقة وكافية من خلال مجموعة الضوابط والإجراءات لتحقيق العمليات والقيود وبشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من حماية الموجودات وأموال الوحدة الاقتصادية. (دليل أسترشادي).

## 8-1-2 مكونات الرقابة الداخلية:

أشارت لجنة COSO إلى أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من خمس مكونات أساسية موجودة في كل نظام رقابة داخلية وهي:

1. البيئة الرقابية: تشكل البيئة الرقابية أساس مكونات نظام الرقابة الداخلية الأخرى، وعدم وجود هذا العنصر الهام يكون حتماً سبباً في عدم فاعلية هذا النظام حتى لو كانت باقي مكوناته قوية، وتحدد هذه البيئة بموافقة الأفراد المسؤولين على نظام الرقابة الداخلية، وتمثل الرقابة الداخلية انعكاساً لقوة والكفاءة والأخلاقيات لدى الأشخاص المسؤولين عنها ولتحقيق رقابة داخلية فعالة يتطلب الالتزام بالنزاهة المالية والقيم والأخلاق الحميدة وإذا ما كانت الرقابة الداخلية مصممة جيداً وبشكل صحيح فإن الالتزام يجب أن يبدأ من الأعلى انطلاقاً من الرئيس التنفيذي للمؤسسة ثم يعمم على كل المؤسسة. (حماد، 2004م: 58).

2. تقييم المخاطر: عرفت إدارة المخاطر على أنها ( إدارة الأحداث التي يمكن التنبؤ بها والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأ إذا لم يتم التعامل بها

بشكل مناسب) وأوضح إن عملية إدارة المخاطر تتضمن ثلاث مراحل أساسية وهي تعريف الخطر وقياس الخطر وإدارة الخطر. (بلعزوز، 2009-2010م: 331).

3. الأنشطة الرقابية: تعرف أنشطة لرقابة بأنها السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ إجراءات الإدارة، وعلى سبيل المثال اتخاذ الإجراءات الأزرمة لتناول المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف المؤسسة، لذلك فإن أنشطة الرقابة سواء ضمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو الأنظمة اليدوية لها أهداف متنوعة، ويتم تطبيقها عند مختلف المستويات التنظيمية أو الوظيفية. (جمعة، 2005م: 213).

4. المعلومات والاتصال: يتعلق هذا الجزء من أجزاء نظام الرقابة الداخلية بضرورة توصيل المعلومات الملائمة داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة لضمان تحقيق أهدافها، ويتم توصيل تلك المعلومات لمختلف مستويات الإدارة من خلال قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتدفق تلك المعلومات وإعداد القوائم المالية، ولا شك أن هناك أهمية كبيرة لعملية توصيل المعلومات للحكم على كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية. (السرايا، 2013م: 29).

5. التوجيه والمتابعة: تتعلق أنشطة التوجيه والمراقبة بالتقدير المستمر أو التقدير عبر فترات لجودة أداء الرقابة الداخلية تقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ظل التصميم الموضوع لها، وتحديد أماكن تعديلها بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في الظروف المحيطة، ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقدير والتعديل بدراسة الرقابة الداخلية الحالية وتقدير الهيئات التنظيمية مثل الهيئات التنظيمية البنكية. (ميلود، 2007م: 67).

## 2-1-9 العوامل التي ساعدت على زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية: (أب كميل، 2011م: 40).

1. كبر حجم المنظمات وزيادة عملياتها: إن التطور الاقتصادي والنمو الهائل في حجم الوحدات الاقتصادية وتعقد هيكلها التنظيمي وتتنوع عملياتها حتم عليها الاعتماد على وسائل هي من تصميم نظام الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والتقارير والموازنات.

2. تفويض السلطات: في بداية الأمر كان صاحب المشروع هو الذي يديره ويراقب جميع أعماله ومع كبر حجم المنشآت وظهور الشركات المساهمة التي أدت إلى فصل ملاك المشروع عن إدارة المشروع نظرا لكثرة عدد المساهمين أصبحت إدارة المشروع مركزة في مجلس إدارة منتخب يحدد صلاحيته القانون، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من توجيه أعماله بشكل صحيح اضطر إلى تفويض صلاحياته لإدارات مختلفة في المشروع مثل إدارة المشتريات وإدارة الإنتاج والإدارة المالية وغيرها من أجل خلاء مسؤولية أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة

وبتحقيق الرقابة الداخلية على أعمال الإدارات عن طريق وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية كي يطمئن على حسن سير العمل بالمنشأة.

3. حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة: كما سبق القول أن اتساع حجم الوحدة الاقتصادية وزيادة عملياتها جعل من الصعب الاعتماد على الاتصال الشخصي بين أعلى وأدنى مستوى إداري. ومن هنا كان لابد من الاعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية وإحصائيات مختلفة تهدف إلى تلخيص الأحداث الجارية إلى أرقام يمكن الاستناد إليها. فكان لابد من نظم إدارية سليمة تضمن للإدارة صحة البيانات التي تقدم لها كي تضع السياسات الصحيحة، وتصحح الانحرافات إن وجدت.

4. حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة: تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة من أجل استخدامها في لتخطيط ووضع السياسات العامة، وكثيراً ما تطلب الوزارات من الشركات التي تحت إشرافها بيانات بهدف الرقابة على أنشطتها. وهذا يستدعي تقديم البيانات بالسرعة المطلوبة وأن تكون البيانات المتاحة صحيحة ودقيقة مما يستوجب وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال يضمن استخراج تلك البيانات وتقديمها في الوقت المناسب.

5. مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المنشأة: من المعروف أنه أصبح مسؤولية المحافظة على أصول وأموال المنشأة ومسؤولية منع الغش والأخطاء يقع على عاتق الإدارة. ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية عليها أن توفر نظاماً سليماً للمراقبة الداخلية من شأنه حماية أصول وأموال المنشأة من السرقة أو إساءة الاستخدام أو التلاعب.

6. تطور إجراءات المراجعة: أصبح من الصعب القيام بالمراجعة التفصيلية للمشروعات بسبب كبر حجمها وتعدد عملياتها وأصبح القيام بالمراجعة الاختيارية التي تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية هو الأسلوب السائد وهذا الأسلوب السائد يعتمد في تقدير حجم الاختيارات وعلى قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية.



## المبحث الثاني

### الضائعات

#### 2-2-1 مفهوم الضائعات في الطاقة الكهربائية: ( السرحان، 2018م:11).

تعرف الضائعات بصورة عامة بأنها المفقود من الطاقة أو الفرق بين الطاقة المستلمة والطاقة المجهزة (المباعة) للمستهلكين وتتحدد النسبة وفق المعادلة الآتية:

$$\text{النسبة المؤوية للضائعات} = \frac{\text{الطاقة المنتجة} - \text{الطاقة المستلمة}}{\text{الطاقة المنتجة}} \times 100\% \dots (2-1)$$

#### الطاقة المنتجة

أن نسبة الضائعات المقبولة أو المثالية في شبكة التوزيع في العراق وحسب طبيعة الشبكة تتراوح قيمتها بين (12\_14%)، وكلما تتجاوز أكثر من ذلك يكون أداء المنظمة ضعيفاً ويشير إلى وجود تدني في أداء شبكات التوزيع من جوانب متعددة. وقد تصل إلى أكثر من 25% عندها يتطلب وضع المعالجات السريعة والضرورية.

تنقسم الضائعات في شبكات التوزيع الكهربائية إلى نوعين وحسب العوامل المسببة لها:

#### 1. الضائعات الفنية: وتنقسم هذه الضائعات إلى الأنواع الآتية:

- ضائعات الموصلات: وهي الضائعات الناتجة عن مرور التيار الكهربائي في الموصلات ويمكن احتسابها وفق المعادلة الآتية:

$$\text{Losses} = I \cdot R \dots (2-2)$$

I / يمثل التيار الكهربائي وقياس ب(كيلو واط/ساعة).

R / قيمة مقاومة الموصل (حسب نوع الموصل ومساحة مقطعة).

- الضائعات في المحولات الكهربائية ويقسم هذا النوع إلى:

أ- خسائر الحديد: هي خسائر ذات قيمة ثابتة في المحولات الكهربائية (التوزيع أو القدرة) نتيجة وجود القلب الحديدي داخل المحولة ولا تتأثر بتغير الحمل الكهربائي وإنما تتغير قيمتها من محولة إلى أخرى بسبب اختلاف سعة المحولة ونوع الحديد المستعمل في صناعة القلب الحديدي.

ب- خسائر النحاس: وهي خسائر ناتجة عن مرور التيار الكهربائي في ملفات المحولة (الابتدائي والثانوي) للمحولة وتتغير قيمتها حسب تغير التيار الكهربائي أو الحمل الكهربائي المار في الملفات.

• الضائعات بسبب التسرب الكهربائي: وتحصل نتيجة لوجود العوازل الكهربائية المستعملة في المحولات والخطوط الكهربائية ويزداد هذا النوع من الضائعات في حالة زيادة تلوث هذه العوازل.

**2-2-2 الضائعات غير الفنية:** وهي الطاقة الضائعة الناتجة عن التجاوز على الشبكة الكهربائية بسبب الربط غير القانوني للتيار الكهربائي على الشبكة أو التلاعب بمقاييس الطاقة أو عدم قراءتها. وتشكل الضائعات غير الفنية نسبة عالية من مجموع الضائعات في شبكات التوزيع في العراق ويمكن تحديد الأسباب المؤدية إلى حدوث هذه الضائعات بالاتي:

**1-2-2-2 أسباب الضائعات الفنية:** هنالك أسباب كثيرة تساعد في زيادة الضائعات الفنية وأهمها ما يأتي:

- أ- تقادم الشبكات الكهربائية الهوائية ورداءة التوصيلات بين الأسلاك وطريقة ربط الأسلاك.
- ب- الحمل الزائد على المحولات والموصلات (أكثر من 90% من السعة التصميمية) نتيجة للاختناقات في شبكات التوزيع.
- ت- اشتغال الشبكة الكهربائية بمعامل قدرة واطئ وهذا يعني وجود قدرة غير فعالة كبيرة في الشبكة.
- ث- استعمال معدات غير مناسبة في الشبكة مثال على ذلك استعمال أسلاك أو قابلات ذات إجمام لا تلائم الحمل الكهربائي المتوقع أو اختيار محولات ذات نسب ضائعة عالية.
- ج- انخفاض مستوى الجهد في نظام الضغط الواطئ.
- ح- استعمال مقاييس غير دقيقة للطاقة الكهربائية.
- خ- عدم مراعاة التشغيل الاقتصادي لشبكة التوزيع حسب طبيعة الأحمال الكهربائية.

**2-2-2-2 أسباب الضائعات غير الفنية:**

هنالك أسباب متعددة تساعد على زيادة الضائعات غير الفنية وأهمها ما يأتي:

- أ- تجهيز الطاقة إلى المستهلكين بدون مقاييس طاقة (أسلوب التقدير).
- ب- وجود مقاييس طاقة عاطلة في الشبكة عند المستهلكين.
- ت- عدم التحقق من قراءة المقاييس أو القراءات الخاطئة.
- ث- التجاوز على الشبكة الكهربائية (سرقة التيار الكهربائي).
- ج- مقاييس لا تقرأ (مناطق ساخنة أو بعيدة).
- ح- عدم دقة الحسابات بخصوص الطاقة المجهزة أو المباعية في نهاية كل فصل أو نهاية كل شهر بسبب التداخل في القراءات.
- خ- ما زاد عن قيمة الضائعات الفنية التي يتم تقديرها لهذه المرحلة تعد ضائعات غير فنية علما أن هذه الضائعات هي جزء من الحمل الكهربائي ولكن لا يوجد مردود مالي لها كإيرادات عن مبيعات الطاقة.

## الفصل الثالث

### المبحث الأول:

#### 1-1-3 مفهوم الطاقة الكهربائية:

الطاقة الكهربائية هي إحدى أنواع الطاقة الموجودة في الطبيعة، يمكن الحصول على الطاقة الكهربائية من الطبيعة عن طريق الصواعق والاحتكاك ولكن هذا صعب وغير مجدي اقتصادياً ولكن يمكن توليد الطاقة الكهربائية بعده طرق أخرى منها الكيميائية مثل البطاريات أو عن طريق تحول الطاقة الحركية إلى طاقة كهربائية وذلك بتحريك سلك موصل في مجال مغناطيسي كما في المولدات الكهربائية أو بتسخين مزدوج حراري كما في المزدوجة الحرارية. ( ar.m.wikipedia.org ).

#### 2-1-3 تعريف الطاقة الكهربائية:

هي إحدى أشكال الطاقة التي تتولد بوجود نوع آخر من الطاقة مثل: الطاقة الميكانيكية، الحرارية، الكيميائية، وتعتبر من أهم أشكال الطاقة وأكثرها انتشاراً حيث تعتمد كافة أنشطتنا اليومية على وجود الكهرباء ولا يمكننا الرؤية دون وجود إضاءة في ساعات الليل، كما ولن يمكننا تشغيل الأجهزة الكهربائية المختلفة، أو الوصول لشبكة الإنترنت. ( mawdo3.com ).

#### 3-1-3 مصادر الطاقة الكهربائية:

يدرج فيما يلي أبرز أنواع مصادر الطاقة الكهربائية:

الوقود الأحفوري، الفحم، الغاز الطبيعي، وحدات توليد البخار، توربينات الغاز المركزية، وحدات الدورة المركبة، النفط، البخار التقليدي، توربينات الاحتراق، الطاقة الشمسية، الطاقة الحيوية، الطاقة النووية، تقنية ثنائي الدور، البخار الجاف، البخار السريع. (mawdoo3.com).

#### 4-1-3 مميزات الطاقة الكهربائية:

لا يمكن حصر الفوائد العظيمة للطاقة الكهربائية حيث إن هنالك العديد من المزايا والفوائد والاستخدامات للكهرباء في مجالات الحياة المختلفة ويمكن تقسيم فوائد الكهرباء إلى ما

يأتي:تسهيل الحياة الشخصية، فوائدها على صعيد العمل، الصناعات الطبية، تسهيل عمليات التنقل، تنمية اقتصاد البلاد. (mawdo3.com).

## الفصل الثالث

### المبحث الثاني

#### الجانب العملي في مديرية توزيع كهرباء بابل

##### 3-2-1 نبذة تعريفية

مديرية توزيع كهرباء بابل هي إحدى التشكيلات التابعة إلى الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط التي تشكلت عام 1984 تحت مسمى مديرية توزيع كهرباء منطقة الفرات الأوسط ومررت بعدة مراحل إلى إن أصبحت شركة عامة عام 2018 استنادا لقانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 تحت اسم الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط التابعة إلى وزارة الكهرباء وتضم بالإضافة إلى مديرية توزيع كهرباء بابل مديريات كهرباء المحافظات (كربلاء والنجف والساوّه والديوانية وواسط).

##### 3-2-2 الرقابة الداخلية في الشركة والمديرية

يكون ضمن الهيكل التنظيمي للشركة قسم الرقابة الداخلية ويرتبط بالمدير العام مباشرة وكذلك شعبة ضمن كل مديرية ويرتبط بمدير المديرية ويأخذ على عاتقه الحافظ على أموال وموجودات الشركة من الهدر والضياع بالإضافة إلى تقليل الهدر والضياع من الطاقة الكهربائية من خلال عدة إجراءات منها على سبيل المثال تقليل الاستهلاك الداخلي للطاقة وكذلك برامج الصيانة المستمرة لوحدات التوزيع إضافة إلى مراقبة النفقات والإيرادات... الخ ،ومن اجل مكافحة الفساد زاد الاهتمام بالرقابة الداخلية فقد اصدر مجلس الوزراء خلال سنة 2024 عدة توجيهات للنهوض بعمل الرقابة الداخلية نذكر منها:

1. رفع مستوى الرقابة الداخلية في دوائر الوزارة إلى مستوى مديرية عامة وترتبط بالوزير مباشرة.

2. ترتبط أقسام الرقابة الداخلية في الدوائر بالمديرية العامة في مقر الوزارة.

3. تتكون المديرية العامة للرقابة الداخلية من الأقسام (الرقابة ، التدقيق، الشكاوى والبلاغات ، التحقيقات)

4. تتكون الاختصاصات الأساسية العاملة في المديرية من (المحاسبة ، القانون ، الإدارة) وبالإمكان إضافة اختصاصات سائدة بما لا يزيد عن 10% من ملاك المديرية.

5. توسيع نطاق عمل المديرية ليشمل على سبيل المثال:

6. رقابة المديرية وتدقيقها لأوجه جميع أنشطتها ولها حق الحصول والاطلاع على كافة الوثائق والمستندات.

أ. مراجعة الأعمال والحسابات والأنشطة وتدقيقها .

ب. تلقي الشكاوى والاختبارات المتعلقة بالأعمال المخالفة للقوانين والأنظمة.

ت. الإسهام في إجراء التحقيق الإداري.

ث. القيام بالزيارات التفتيشية للجهات الخاضعة للرقابة.

وندرج أدناه أهم الأنشطة الفعاليات المنفذة من قبل قسم الرقابة الداخلية في الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط ومديرية توزيع كهرباء بابل :

1. تم تدقيق الموجودات الثابتة والتأكيد على ضرورة الترقيم والترميز للموجودات الثابتة لتسهيل عملية جردها.

2. جرد الموجودات المخزنية وفق برامج معدة لهذا الغرض ومطبتها مع أرصدها في السجلات وبيان الفروقات (أن وجدت).

3. الحث على استخدام الحوكمة الالكترونية في السيطرة على الموجودات الثابتة.

4. تدقيق النقد من خلال مطابقة رصيد السجلات مع الرصيد بموجب كشف المصرف ومتابعة الموقوفات والتأكد من تصفيتها أولاً بأول.

5. إجراءات متابعة الوصف الوظيفي وتدقيق الهيكل التنظيمي وحسب قوائم الرواتب والأوامر الوزارية والإدارية واهم الملاحظات المشخصة.

6. تدقيق كميات ومبالغ الطاقة المستلمة والمباعة والمبالغ المتحصلة منها.
7. تدقيق ومتابعة معاملات المشتريات والتأكد من تاييد المخازن بعدم توفر رصيد للمادة في المخازن وتحديد الكلفة التخمينية وانه تم الشراء وفق الصلاحيات.
8. تدقيق ومتابعة كافة السجلات الخاصة بالقيود والتي تعد أساسا لإعداد القوائم المالية.
9. من خلال إجراء الزيارات الميدانية من قبل قسم الرقابة الداخلية لوحظ ما يلي :
10. ارتفاع عدد المشتركين بالبطاقة الحمراء (مشتركين غير نظاميين).
11. وجود عدد من المغذيات بدون مقاييس مما يؤدي إلى عدم السيطرة على كمية الطاقة الموزعة.
12. وجود العديد من التجاوزات على خطوط نقل الطاقة دون اتخاذ الإجراءات الرادعة بشأنها.
13. تدقيق سجلات الحضور والانصراف (البصمة) ومطابقته مع قوائم الرواتب .

## 2-2-3 نشاط الشركة والمديرية

تمارس المديرية نشاطها في حدود الأهداف المرسومة لها من قبل الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط وفق قانون وزارة الكهرباء والتي تتمثل باستلام الطاقة الكهربائية من الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها على مختلف القطاعات في المحافظة (السكني والحكومي والصناعي والتجاري والزراعي ) وإدارة جميع الفعاليات الخاصة بإعمال توزيع القدرة الكهربائية بين مناطق المحافظة بموجب خطة توزيع مركزية وجباية الأموال من المشتركين في محافظة بابل وندرج أدناه أهم أنشطة الشركة والمديرية:

1. الجدول أدناه يوضح كميات الطاقة المخطط استلامها من مصادر التجهيز والمستلمة فعلا والمباعة والضائعات الحاصلة للأعوام (2020، 2021، 2022):

نسبة التحقق(%)				الكميات (ميكا واط/ساعة)				السنة
2/4	2/3	1/3	1/2	الضائعات (3-2) (4)	الطاقة المباعة (3)	الطاقة المستلمة فعلاً (2)	الطاقة المخطط استلامها وبيعها (1)	
59	41	48	117	15282888	10515068	25797956	22076433	2020
58	42	49	115	14721696	10776066	25497762	21989494	2021

58	42	46	110	13295555	9570788	22866343	20789729	2022
----	----	----	-----	----------	---------	----------	----------	------

من الجدول اعلاه يتضح ما يلي:-

أ- انخفاض نسبة الطاقة المباعة إلى الطاقة المستلمة فعلا للأعوام (2020، 2021، 2022) والتي بلغت (41%، 42%، 42%) على التوالي.

ب- ارتفاع نسبة ضائعات الطاقة الكهربائية إلى الطاقة المستلمة للأعوام (2020، 2021، 2022) حيث بلغت (59%، 58%، 58%) على التوالي وهي تتجاوز بذلك النسبة المسموح بها البالغة (14%).

ج- انخفاض نسبة الطاقة المباعة للأعوام (2020، 2021، 2022) حيث بلغت (48%، 49%، 46%) على التوالي من الطاقة المخطط استلامها وبيعها نتيجة النقص الحاصل في تجهيز الطاقة الكهربائية كما.

2. الجدول أدناه يبين الديون المستحقة لفروع الشركة من سنوات سابقة والمبالغ المجباة عن مبيعات الطاقة ونسبة الجباية في الفروع التابعة للشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط للفترة المذكورة:

السنة	اسم الفرع	ح/16 الديون المستحقة من سنوات سابقة/ ألف دينار	ح/41 قيمة الطاقة المباعة/ ألف دينار	الأجور الأخرى (أجور مقاييس وقواطع) /الف دينار	المجموع/ ألف دينار	ح/183 المبالغ المجباة/ ألف دينار	ح/16 الديون المستحقة للشركة/ ألف دينار	نسبة الجباية من إجمالي الديون %	نسبة الجباية من مبلغ الطاقة المباعة %
		(1)	(2)	(3)	(4) = (3+2+1)	(5)	6 = (5 - 4)	(4/5)	(2/5)
2020	بابل	143810174	70340366	61566	214212106	49993339	164218767	23	71
	التجف	231422359	64975032	28229	296425620	54252153	242173467	18	83
	كربلاء	265193780	77677866	34736	342906382	68446311	274460071	20	88
	الديوانية	134487339	42207226	42959	176737524	18168353	158569171	10	43
	واسط	181639123	54304453	36310	235979886	18029160	217950726	8	33
	<b>المجموع</b>	<b>956552775</b>	<b>309504943</b>	<b>203800</b>	<b>1266261518</b>	<b>208889316</b>	<b>1057372202</b>	<b>16</b>	<b>67</b>
2021	بابل	178385605	72989427	65341	251440373	97770601	153669772	39	134
	التجف	248796942	95431392	28273	344256607	119349862	224906745	35	125
	كربلاء	283127946	86612312	47117	369787375	152113534	217673841	41	176
	ديوانية	163527214	49694966	38011	213260191	65797170	147463021	31	132
	واسط	224564243	49752868	39939	274357050	40666995	233690055	15	82
	<b>المجموع</b>	<b>1098401950</b>	<b>354480965</b>	<b>218681</b>	<b>1453101596</b>	<b>475698162</b>	<b>977403434</b>	<b>33</b>	<b>134</b>
2022	بابل	173897478	85966061	22278	259885817	100410400	159475417	39	117
	التجف	230978933	108898572	27909	339905414	102724752	237180662	30	94
	كربلاء	225498994	109137008	31712	334667714	96952084	237715630	29	89



16	66	186482780	36541860	223024640	39105	55075826	167909709	الديوانية
29	94	820854489	336629096	1157483585	121004	359077467	798285114	المجموع

من الجدول اعلاه يتبين ما يلي:

تدني نسبة إجمالي المبالغ المجبأة إلى إجمالي الديون لفرع بابل خلال الأعوام (2020، 2021، 2022) والتي بلغت (23%، 39%، 39%) على التوالي وتعتبر النسبة الأعلى منها للسنة / 2020 و 2022 حيث بلغت النسبة (23% و 39%) على التوالي قياسا بالنسب المحققة لباقي فروع الشركة.

ب. انخفاض نسبة الجباية في فرع بابل من مبلغ الطاقة المباعة للعام (2020) حيث بلغت نسبتها (71%) مقارنة بنسبتها للأعوام/ 2021 و 2022 والتي بلغت (134% و 117%) على التوالي وتعتبر نسبة جيدة قياسا بباقي الفروع.

3. الجدول أدناه يوضح عدد حالات التجاوز على شبكة توزيع الطاقة الكهربائية وعدد حالات رفع التجاوز المخططة والفعلية والطاقات الموفرة نتيجة رفع التجاوز خلال الأعوام (2020، 2021، 2022) وكما مبين في ادناه:

السنة	اسم الفرع	عدد حالات التجاوز المسجلة	عدد حالات رفع التجاوز المخططة	عدد حالات رفع التجاوز المحققة	نسبة حالات رفع التجاوز المخططة الى عدد التجاوزات المسجلة %	نسبة حالات رفع التجاوز المحققة الى حالات التجاوز المسجلة %	نسبة حالات رفع التجاوز المتحققة الى حالات رفع التجاوز المخططة %	الطاقة الموفرة ميكا واط/ ساعة
		(1)	(2)	(3)	(1/2)	(1/3)	(2/3)	(4)
2020	بابل	10394	5000	4129	48	40	83	61
	النجف	29276	17138	12139	59	41	71	1002
	كربلاء	37175	15637	9731	42	26	62	67
	ديوانية	565	25	19	4	3	76	245
	واسط	5600	3000	2874	54	51	96	43
	المجموع	83010	40800	28892	49	35	70	1418
2021	بابل	13421	8000	7165	60	53	90	107
	النجف	45642	25321	20321	55	45	80	849
	كربلاء	26010	20877	21746	80	84	100	106
	ديوانية	8000	5203	7314	65	91	140	360
	واسط	11500	6000	5089	52	44	85	76
	المجموع	104573	65401	61635	63	59	94	1498
2022	بابل	6256	13000	12347	208	197	95	179910
	النجف	15742	12000	5527	76	35	46	145752
	كربلاء	22410	24104	21795	108	97	90	88606
	ديوانية	3689	26835	21835	727	592	81	2411
	المجموع	48097	75939	61504	158	128	81	416679

من الجدول اعلاه تبين ما يلي:-

أولاً: تدني نسبة حالات رفع التجاوزات المخططة إلى عدد التجاوزات المسجلة في بابل خلال الأعوام (2020، 2021) والتي بلغت (48%، 60%) على التوالي في حين حققت ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنة 2022/ حيث بلغت (208%).

ثانياً: تدني نسبة مجموع حالات رفع التجاوز المتحققة إلى مجموع حالات رفع التجاوز المسجلة خلال السنوات (2020 ، 2021) والتي بلغت (40%، 53%) على التوالي في حين حققت ارتفاعاً ملحوظاً للسنة 2022/ حيث بلغت (197%).

ثالثاً: بلغت نسبة مجموع حالات رفع التجاوزات المتحققة الى مجموع حالات رفع التجاوزات المخططة للأعوام (2020 ، 2021 ، 2022) (83%، 90%، 95%).

#### اختبار فرضية البحث:

من خلال ما عرض في الجانب التطبيقي للبحث تبين ان نظام الرقابة الداخلية المتبع في دائرة توزيع الكهرباء ضعيف في تخفيض الضائعات.

## الفصل الرابع

### المبحث الأول

### الاستنتاجات

1. ارتفاع نسبة الضياعات الفعلية من الطاقة الكهربائية مقارنة بنسبة الضياعات المسموح بها خلال السنوات (2020،2021،2022).
2. انخفاض كمية الطاقة المباعة مقارنة بكمية الطاقة المستلمة خلال السنوات المذكورة في أعلاه.
3. المديرية بحاجة إلى تكثيف الجهود والإجراءات بشأن تحصيل الديون المترتبة بذمة المشتركين مقابل تجهيزهم بالطاقة الكهربائية.
4. انخفاض الطاقة المستلمة من مصادر إنتاج الطاقة مقارنة بالحاجة الفعلية لها بالمحافظة.
5. ارتفاع نسبة التجاوزات على شبكة الطاقة الكهربائية في عموم المحافظة.
6. ضعف إجراءات الرقابة الداخلية في الحد من التجاوز على الطاقة الكهربائية والتقليل من الضائعات.
7. عدم رفد قسم التدقيق الداخلي بالاختصاصات الفنية القادرة على تشخيص الخلل الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الضائعات عن الحد المسموح به.

## المبحث الثاني

### التوصيات

1. ضرورة معالجة الزيادة في نسبة الضياعات من الطاقة الكهربائية وتقليلها الى الحد المسموح به.
2. الوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انخفاض الطاقة المباعة مقارنة بالكميات المستلمة.
3. تكثيف الجهود والإجراءات القضائية لتحصيل الديون المتركمة التي بذمة المواطنين والجهات الحكومية عن مبيعات الطاقة الكهربائية.
4. ضرورة التنسيق مع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية للحصول على كمية الطاقة الكافية لسد الحاجة الفعلية للمحافظة.
5. اتخاذ الإجراءات الرادعة من قبل المديرية للحد من حالات التجاوز على شبكة الطاقة الكهربائية.
6. وضع إجراءات رقابة داخلية وضبط داخلي كفيلة بالحد من حالات التجاوز على شبكة الطاقة وتقليل نسبة الضائعات وصولاً للنسبة المسموح بها أو أدنى من ذلك.
7. إعادة النظر بكادر قسم التدقيق الداخلي وإضافة كوادر فنيه متخصصة في مجال الطاقة الكهربائية لتشخيص الخلل الحاصل في عملية توزيع الطاقة الكهربائية والارتفاع الحاصل في نسبة الضائعات ووضع الحلول المناسبة لها .

## المراجع

### \* القرآن الكريم الكتب

1. توفيق، جميل احمد" مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق" مصر/2004م.
2. توماس، وليام وهنكي، إمرسون، تعريب ومراجعة حجاج، احمد حامد وسعيد، كما الدين "المراجعة بين النظرية والتطبيق" السعودية/1989م.
3. جمعة، احمد حلمي "مدخل إلى التدقيق والتأكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق" الطبعة الثانية/عمان/2005م.
4. حماد، طارق عبد العال "موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء 2، الرقابة الداخلية \_ أدلة الإثبات" مصر/2004م.
5. ديري، زاهد محمد "الرقابة الإدارية" الطبعة الأولى/عمان/2011م.
6. السرايا، محمد السيد وآخرون "المراقبة والمراجعة الداخلية الحديثة" الطبعة الأولى/مصر/2013م.
7. الطراونة، حسين احمد وعبد الهادي، توفيق صالح "الرقابة الإدارية" الطبعة الأولى/الأردن/2012م.
8. عبد الله، خالد أمين "التدقيق والرقابة في البنوك" الطبعة الأولى/عمان/1998م.
9. القرشي، أياد رشيد "التدقيق الخارجي منهج علمي نظرياً وتطبيقياً" الطبعة الأولى/العراق/2011م.

### الرسائل والأطاريح

1. أب كميل، محمد سعيد "تطوير أدوات الرقابة الداخلة لهدف حماية البيانات المعدة الكترونياً" دراسة تطبيقية/بحث مقدم للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة/ كلية التجارة/جامعة القاهرة/2011م.
2. دليل استرشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات.

3. السرحان، حسين علي هاشم "استعمال بعض الأساليب الإحصائية للتعويض بالطاقة الكهربائية الضائعة" دراسة تطبيقية/ رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء/2018م.
4. ميلود، عزوز "دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية" مذكرة لنيل الماجستير/جامعة 20 أوت 1955/بسكرة/كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية/2007م.

## البحوث والدوريات

1. أبادي، مصطفى الكاظمي نجف والدفاعي، سوزان ميري محلول "دور أجهزة الرقابة الداخلية في تقويم أداء المؤسسات الخدمية" دراسة تطبيقية في دائرة عقارات الدولة فرع الديوانية/مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية-جامعة بابل/العراق/العدد38/2018م.
2. البغدادي، صلاح صاحب شاكر وعودة، احمد نوفل "كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية" دراسة تطبيقية في مديرية مجاري محافظة القادسية/العراق/2016م.
3. بلعزوز، بن علي "إستراتيجية المخاطر في المعاملات المالية" مجلة الباحث/جامعة قاصدي مرباح ورقلة/العدد7/2009-2010م.
4. ديوان الرقابة المالية الاتحادي "المراقب العام" العراق/مجلة نصف سنوية تعنى بشؤون الرقابة المالية والمحاسبية/العدد15/2020م.
5. ألزرفي، محمد محيسن و عبد العال "دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الاحتيال في قروض المبادرة الزراعية" العراق/المجلة الأمريكية للاقتصاد وإدارة الأعمال/المجلد5/العدد1/2022م.
6. عبد الكريم، رجاء سعد وآخرون "أثر تطوير نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية على أداء الأجهزة الرقابية العليا" دراسة ميدانية في ليبيا/ المجلة المصرية للدراسات التجارية/ المجلد44/العدد1/2020م.
7. المهدي، ثامر محمد "أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية" العراق/مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية/المجلد12/العدد4/2010م.
8. الوهاب، اسعد محمد علي و عبد الكريم، ضحى كمال وكامل، سارة صباح "دور الرقابة الداخلية في تقويم أداء خدمات المؤسسات الحكومية" العراق/مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال/المجلد3/العدد1/2022م.

## المواقع الالكترونية على شبكات الانترنت:

1. ( ar.m.wikipedia.org )

2. (mawdo3.com)